

الوضع في السنة النبوية وخطارها على الأمة والدعاة

دور السنة التحليلية تطبيعية

د. يسري سعد عبد الله

جامعة أم درمان الإسلامية

ملخص البحث:

يتلخص هذا البحث في تسليط الضوء على نوع من أنواع علوم الحديث ألا وهو الحديث الموضوع ، وقد تعرض هذا البحث لمهمات المسائل المتعلقة بهذا النوع من جوانبه الثلاثة : الوضع والوضع والموضوع ، مع ذكر نماذج للموضوعات والأحاديث الموضوعية ، مع التعرض للحكم روائية الحديث الموضوع والعمل به ، مع العرض على معرفة من يتبع الحديث قبل الاستئصال به لاسيما للخطايا والخطايا وأهل العلم المتقدم بهم .

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والسلامة والسلافة والأحلام على خلقهم الأنبياء وإمامهم المرسلين ، بابر القلائد وإمام الرواة الذي حفظ الله سنته عن التزييف والتزوير والكذب والأبطلال ، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه وأتبعه وأستغنى أثره واستغن بسنته إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن تمييز الصحيح من السقيم في الأحاديث سيده المرسلين عمل عظيم ، يقتضيه الله تعالى له عليه عظماء المسلمين ، أقفوا أئصارهم ، ورجلوا أبواقهم ، وتجرىروا أمثالهم من الكذب عن سنة خلقهم النبيين ،

فكلان من ثمرات هذا الجهد المبذول أن خلصت لنا الأحاديث من تزييف المبطلين ، وكذب المضلين ، وافتراء الأفاكين ، وذلك من وجوه الحفاظ للرباني لهذا الدين الذي تكفل الله بصونه فقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ((العنبر : ٩٠)) .

وحفظ القرآن الكريم يتضمن حفظ السنة النبوية ، إذ هي المصلد للثلاثي من مصلح التشريع ولا يكتمل التشريع إلا بها .

ولما كان تمييز الصحيح من السقيم لا يتأتى إلا بمعرفة السقيم ، كلان من الأهمية بمكان معرفة ضرور الوضع والكذب في الحديث لتتضح بعض معالم هذا النوع من علوم الحديث ، فقامت بعمل هذا البحث المختصر الذي حاولت فيه جمع مهمات المسائل المتعلقة بالوضع سابقاً ، والله تعالى التوفيق والسداد وخلص إلى الحقيقة من الشوائب إليه حسبى وزعم الوكيل .

هذا وقد قسمته هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخطمة وفهارس وأمل أن ينفع به طلاب العلم والمطالعين عليه ، وأن يتقبله منى قبولاً حسناً إليه ولي ذلك والظلال عليه .

تقريباً:

يشتمل على التعريف بالموضوع لفظة واحدة لا حلاً.

أولاً: الموضوع في لفظة.

يستعمل الموضوع في اللفظة لبيان عديدتها منها:

(١) الخط: يقال: وضعه، يضمه، وضملاً.

بمعنى حطة، ووضع عنه أي حط من قدره، ووضع عن غريمه أي ألصق مما عليه شيئاً^(١) ومنه وضميت المرأة حطها إذا أولدت، ووضع في تجارتها إذا أخسر فيها أو انحط من رأس مالها^(٢).

(٢) الاختلاق: يقال: وضع الشيء وضملاً أي اختلقه^(٣).

(٣) الإيقاط: يقال: وضع عنه أي أمسكها، ووضع عنه الجنابة أي أمسكها^(٤).

(٤) الإصفاق: يقال: وضع فلان على فلان كذا، أي ألصقه به^(٥).

والموضوع اسم مفعول من وضع ومنه الحديث الموضوع فيكون معناه الحديث المخطئ، أو المخطئ، أو المخلوق، أو المصق^(٦).

ثانياً: تعريف الحديث الموضوع في الاصطلاح.

عرفه علماء الحديث بأنه: الحديث المخلوق المصنوع المكتوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عهداً أو خطأ^(٧).

وخصه بعضهم بالعهد دون الخطأ، أما ما لم يتم يعتمد في وضعه فيسمى الباطل^(٨).

المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاح.

عند المقارنة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاح لا نرى أن المناسبة بينهما ظاهرة

للمعاني المتعددة:

أما على المعنى الأول فتعريفه أنه الحديث الموضوع مطروح وملقى لا يستحق الرفع أصلاً بل هو منقطع عن الاعتبار والاستعمال ولا ينبغي أن يحيد أصلاً^(٩).

أما على المعنى الثاني: فالحديث الموضوع ساقط لا يجوز الاحتياط ولا الاستدلال به أو رفعه^(١٠).

أما على المعنى الثالث: ظاهراً فإنه ممنوع التوليد والتسبب في الوجود والتصنيع^(١١).

وأما على المعنى الرابع: فالحديث الموضوع ملصق بالنبي صلى الله عليه وسلم وليس هو مملاً فحاله أو فعله أو أقروم^(١٢).

تبيين لنا من تعريف الحديث الموضوع لفظة واحدة لا حلاً أنه ليس صادراً ولا ناشئ عن النبي صلى الله عليه وسلم فالحديث الذي سوغ ذكره في كتب الحديث ولو لم يذكره علماء الحديث ممن ضمنه ألواح الحديث الضعيف؟

ولماذا ألصقت كتب الموضوعات بكتب الحديث؟

للإجابة على ما تقدم ذكره العلماء عدة أوجه وهي:

١/ إن الحكم على الحديث بالموضوع إنما هو حكم ظني يترجح العلم عدم عزوه للنبي صلى الله عليه وسلم غالباً. ولذلك لا يقطع بل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقله أو يفعله أو يقروم والحكم بالظن وإن كان راجحاً إلا أن الحقيقة تكون صدقاً في نفس الأمر مسوغاً لذكره في كتب الحديث واعتباره ضمن كتب الحديث^(١٣).

٢/ إن إدراج الموضوعات في كتب الحديث

وعد مؤلفاتها منه إنما هو بالنظر إلى زعم واضعها^(١٤) .
٢/ أنه أدرج ضمن الحديث واعتراضه من أجل الوقوف على طريقته التي يتواصل بها لمعرفة كذبه فينفي عنه القبول ويحكم برده^(١٥) .

ثابت أنه متن ذلك الإسناد فكان يحدث به^(١٨) .
فهذه صور للوضع منها العمد ومنها الخطأ ولكن ذلك الخطأ لا يخرجها من إدراجها في الموضوعات لانطباق تعريف الحديث الموضوع عليها.

مسألة: إن من قبيل الخطأ أن يحكم على حديث بالوضع بالإطلاق مع كونه صحيحاً من غير النبي صلى الله عليه وسلم، إما عن صحابي أو تابعي، فمن بعده، وغاية ما يقال فيه: أن رفعه خطأ أو وهم لأن بين الموضوع والموقوف، فرق، أما إirاده في الموضوعات فخطأ^(١٩) .

الفصل الأول: وضع الحديث:

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: أنواع الوضع في الحديث:-

الوضع له أنواع عديدة، والمقصود بأنواع الوضع الكيفية التي يضع بها الواضع الحديث سواء كان ذلك عمداً أو خطأً وقد حدد المحدثون أنواعاً للوضع وهي:-

(١) أن يضع الشخص كلاماً من نفسه، ثم يرويّه وينسبه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١٦) .

(٢) أن يأخذ كلاماً لبعض الحكماء والزهاد أو الصحابة أو ما يروى في الإسرائيليات ويسند ذلك وينسبه للنبي صلى الله عليه وسلم^(١٧) .

(٣) أن يقع الراوي فيما يشبه الوضع غلطاً منه بغير قصد وذلك بأن يسوق الراوي إسناداً فيعرض له عارض فيقول كلاماً من عند نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك متن ذلك الإسناد فيرويّه عنه كذلك كحديث "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار، فقد دخل ثابت بن موسى الزاهد على شريك وهو صلى الله عليه وسلم، وسكت فيكتب المستلمي، فلما أنظر إلى ثابت قال: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار"، وقصد بذلك ثابتاً لزهده وورعه فظن

المبحث الثاني: وقت ظهور الوضع:

كانت سنة أربعين من الهجرة هي الحد الفاصل بين صفاء السنة وخلوصها من الكذب والوضع، وبين الزيادة فيها واتخاذها وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية، وذلك بعد، أن انقسم المسلمون إلى طوائف متعددة، من شيعة وخوارج وغيرهما، وهذا الانقسام اتخذ شكلاً دينياً كان له أبلغ الأثر في قيام المذاهب الدينية وكان أول معنى طريقه الوضع هو فضائل الأشخاص، وأول من فعل هم الشيعة على اختلاف طوائفهم^(٢٠) .

وبناءً على ذلك فقد ظهر الوضع في سنة إحدى وأربعين من الهجرة، حين تفرق المسلمون، وظهرت البدع والأهواء، فكان أهل الأهواء يختلقون أحاديث لتأييد مذاهبهم، وترويج مبتدعاتهم^(٢١) .

علم مما تقدم أن الوضع لم يكن له وجود

من أهل البدع عن بدعته فجعل يقول: انظروا هذا الحديث عمن تأخذون فإننا كنا إذا ترائينا رأياً جعلنا حديثاً، وقد سُمع شيخ من الرافضة يقول: كنا إذا استحسنا شيئاً جعلنا حديثاً^(٢٥).

(٢) قوم استجازوا وضع الأسانيد لكل كلام حسن زعماً منهم أن الحسن كله أمر شرعي لا بأس بنسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفهموا أن قول الرسول صلى الله عليه وسلم كله حسن صادق، وعكس هذه القضية الكلية لا يصدق، فلا يصح أن يقال كل حسن هو قول الرسول صلى الله عليه وسلم فتسبته إليه كذب^(٢٦).

(٤) قوم كانوا يضعون الأحاديث في الترغيب والترهيب ليحثوا الناس على الخير، ويزجروهم عن الشر، وأكثر الأحاديث صلوات الأيام والليالي، ومن هؤلاء من كان يظن أن هذا جائز في الشرع، فعن أبي عمار المروزي قيل لأبي عصمة نوح بن عباس في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة شيء منه، فقال إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة، وقال أبو عبد الله النهالوندي: قلت لغلّام خليل: هذه الأحاديث التي تحدث بها من الرقاق من أين لك بها؟ فقال: وضعناها لفرق بها قلوب العلماء^(٢٧).

وهذا الصنف من الوضّاعين حملهم على ذلك التدين الناشئ عن الجهل، وقد جَوَزَ ذلك الكرامية، وهذا من نزعات الشيطان، ففي الصدق مندوحة عن الكذب، وفيما ذكر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم غنية عن الاختراع

قط في عصر النبوة ولا يمكن أن يقدم واحد من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم على وضع حديث مهما كانت الدواعي إلى ذلك، إذ أنهم كانوا على خشية من الله تعالى تمنعهم من الافتراء على الله ورسوله مع ما كانوا عليه من حرص شديد على الشريعة وأحكامها والذب عنها وإبلاغها إلى الناس، كما تلقوها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

المبحث الثالث:

الأسباب الحاملة على الوضع:

إن الوضّاعين لما أقدموا على وضع الأحاديث كانت لهم أسباب سوغوا بها لأنفسهم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الدوافع والأسباب لا تعتبر بحال من الأحوال مقبولة ومسوّغة لهذا العمل الشنيع ولا مبرئة لهم من إثمهم وتحمل وزره، ويمكن تلخيص ما حمل الوضّاعين على الوضع في الأمور الآتية:

(١) قوم من الزنادقة^(٢٨) قصدوا إفساد الشريعة وإيقاع الخلط والخيطة في الأمة كما نقل عن عبد الكريم بن أبي العوجاء حيث أخذ وأمر بضرب عنقه، قال: والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام، وقال حماد بن زيد: وضعت الزنادقة أربعة آلاف حديث وهذه الفرقة شابهت اليهود والنصارى حيث حرفوا الكتب الإلهية^(٢٩).

(٢) قوم كانوا يقصدون وضع الأحاديث نصرة لمذاهبهم، كالخطابية^(٣٠) من الروافض، فإنهم وضعوا أشياء جعلوها أحاديث يستدلون بها على ما ابتدعوه في الدين، وقد ذكر أنه تاب رجل

في الوضع، وقد خالف الكرامية بذلك إجماع المسلمين الذين يستند بهم على تحريم تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه من الكبائر^(٢٦٩).

(٥) أصحاب الأعراس البدنية كالتصاميين والشعاعيين وأصحاب الأمراء من مثل ذلك ملهوي أن أحمد بن حنبل ويعني بن معين صلياً في مسجد الرصافة فقام بين أيديهم قاص فضال: حديثاً أحمد بن حنبل ويعني بن معين قال: حديثاً عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، عن أسس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قال لا إله إلا الله خلق الله كل كلمة منها طيراً متقلده من ذهب، ورشحه من مرجان" وأخذ في قصة نحو عشرين ورقة، فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين ويعني ينظر إلى أحمد، فقال له: أنت حديثه بهذا، فقال: والله ما سمعت به إلا الساعة^(٢٧٠).

(٦) قوم حملهم على الوضع حب التعصب إلى الحكام والأمراء والسلاطين طمعاً في نوالهم، ومن ذلك قيام بعض ضملاء الإيمان بوضع أحاديث تناسب ما عليه الحكام من الانحراف، مثل قصة غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي مع أمير المؤمنين المهدي حين دخل عليه وهو يلعب بالحمام فساق بسنده على الفور إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح)^(٢٧١) فزاد كلمة (أو جناح) لأجل المهدي ضرب المهدي ذلك فأمر بذيح الحمام وأعطى غياثاً عشرة آلاف درهم، فلما قفى قال: أشهد على قناك أنه قنا كذاب^(٢٧٢).

(٧) الانتصار للفتيا عند الخطأ فيها:

فيلجئون إلى إقامة دليل على ما أفتوا به بآرائهم فيضمون أحاديث توافق فتواهم، وتقلل ممن كان يفعل ذلك أبو الخطاب ابن دحية وكأنه الذي وضع الحديث في قصر المغرب^(٢٧٣).

(٨) قوم حملهم على الوضع التعصب المذهبي والتجند التقليدي كما وضع مأمون الهروي حديثاً من رضع يديه في الركوع فلا صلاة له^(٢٧٤) ووضع حديثاً في ذم الشافعي وحديثاً في منقبة أبي حنيفة^(٢٧٥).

(٩) التعصبة للجنس والقبيلة واللغة والبلد كما وضع الشموسيون^(٢٧٦) حديثاً "إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية" فقال لهم جهلة العرب بالمثل فقالوا: "إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالفارسية، وإذا رضي أنزل الوحي بالعربية"^(٢٧٧).

(١٠) قصد الشهرة وذلك بإيراد الأحاديث الغريبة التي لا توجد عند أحد من شيوخ الحديث فيقتلون سند الحديث ليستغرب ويرغب في سماعه كأبن أبي دحية وحمال التنصبي^(٢٧٨).

المبحث الرابع:

طرق معرفة الوضع:

كما وضع جهابذة السنة قواعد لمعرفة الحديث الصحيح من الحسن من الضعيف كذلك وضعوا قواعد لمعرفة الموضوع وذكروا له علامات، وقد انقسمت هذه العلامات إلى قسمين^(٢٧٩):

أولاً: علامات الوضع في السند:

يعرف الوضع بعلامات تتعلق بالسند منها:

١. إقرار الواضع بالوضع كحديث فضائل

القرآن فقد اعترف بوضعه ميسرة بن عبد ربه،

وقد قيل لله من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ
كذا فله كذا قال: ووضعها أرغب القائل^(٥٨٩)..
٣. ما ينزل منزلة إقراره: كلآن يحدث
عن شيخ فيسأل عن مولده فيذكر تاريخاً تكون
وفاته ذلك الشيخ قبل مولده هو، ولا يعرف ذلك
الحديث إلا عنده، كما ادعى مأمون بن أحمد
الهروري أنه سمع من هشام بن عمار، فسأله
الحافظ ابن حبان: متى دخلت الشام؟ قال: ستة
خمسين ومائتين، وكما حدث عبد الله بن السحاق
الكرماني عن محمد بن أبي يعقوب، فقيل له مات
محمد قيل أن تولد يتسع ستين، ومن هنا جاء قول
سفيان الثوري لما استعمل الرواة الكتب المستعملة
لهم التواريخ^(٥٩٠)..
ج. أن يصرح بتكذيب رواية جمع كثير يمتنع
في العادة توأطهم على الكتب أو تقليد بعضهم
بعضاً^(٥٩١)..
د. أن يعرف الوضع من حال الراوي وبواعثه

٢. فساد المتن: وذلك بأن يكون الحديث
مخالفاً للدهيات العقول من غير أن يمكن تأويله
مثل أن سقينة نوح طافت بالبيت سبعة واصلت
عند اللقاص ركبتين^(٥٩٢) أو داعياً إلى الشهوة
والفساد مثل أن تنظر إلى المرأة الحسناء يزيد في
البحر^(٥٩٣)، أو مخالفاً للحسن والشهادة مثل لا
يولد بعد الثلاثة مولود لله فيه حاجة^(٥٩٤)، أو مخالفاً
لقواعد الطب المتفق عليها مثل ألباذا تجلن
شقاء من كل داء^(٥٩٥)..
أو مخالفاً لما يوجب العقل لله تعالى من تزييه
وكمال نحو إن الله خلق الفرس فاجراما فمركت
فخلق نفسه منها^(٥٩٦)..
أو أن يكون مشتملاً على سخافات وسماجات
يصان عنها المقلد مثل الديك الأبيض حبيبي
وحبيب حبيبي جبريل^(٥٩٧)..
هذا وما أحسن قول القائل: كل حديث رأيته
تخالفه المقول وتناقضه الأصول، وتباينه النقل
فاعلم أنه موضوع^(٥٩٨)..
٢. أن يكون مخالفاً للكتاب والسنة المتواترة، أو
الإجماع مع عدم قبوله للتأويل، مثل (ولد الزنا لا
يدخل الجنة إلى سبعة أبناء) فإنه مخالف لقوله

وقد قيل لله من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ
كذا فله كذا قال: ووضعها أرغب القائل^(٥٨٩)..
٣. ما ينزل منزلة إقراره: كلآن يحدث
عن شيخ فيسأل عن مولده فيذكر تاريخاً تكون
وفاته ذلك الشيخ قبل مولده هو، ولا يعرف ذلك
الحديث إلا عنده، كما ادعى مأمون بن أحمد
الهروري أنه سمع من هشام بن عمار، فسأله
الحافظ ابن حبان: متى دخلت الشام؟ قال: ستة
خمسين ومائتين، وكما حدث عبد الله بن السحاق
الكرماني عن محمد بن أبي يعقوب، فقيل له مات
محمد قيل أن تولد يتسع ستين، ومن هنا جاء قول
سفيان الثوري لما استعمل الرواة الكتب المستعملة
لهم التواريخ^(٥٩٠)..
ج. أن يصرح بتكذيب رواية جمع كثير يمتنع
في العادة توأطهم على الكتب أو تقليد بعضهم
بعضاً^(٥٩١)..
د. أن يعرف الوضع من حال الراوي وبواعثه

التقسية كما ورد عن سعد بن طريف أنه جاء اليه
من الكتاب يكي فقال له مالك؟ قال: ضربني
المعلم فقال سعد لأخيتهم اليوم، حدثني
عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً معلوم صبيانكم
شراركم، ألقهم رحمة لليتيم، وأغظهم على
المسكين ومثل حديث الهريسة^(٥٩٢) تشد الظهر
فإن واضعه محمد بن الحجاج النخعي كان يبيع
الهريسة^(٥٩٣)..
ثانياً: علامات الوضع في المتن:..
يعرف الوضع في المتن بعلامات منها:..
١. ركاسة اللفظ: أي الضعف عن قوة
فصاحته صلى الله عليه وسلم، لكن يشترط فيه
أن يصرح الراوي بأنه لفظ الشارع، ولم يحصل

ثانياً: علامات الوضع في المتن:..
يعرف الوضع في المتن بعلامات منها:..
١. ركاسة اللفظ: أي الضعف عن قوة
فصاحته صلى الله عليه وسلم، لكن يشترط فيه
أن يصرح الراوي بأنه لفظ الشارع، ولم يحصل

ثانياً: علامات الوضع في المتن:..
يعرف الوضع في المتن بعلامات منها:..
١. ركاسة اللفظ: أي الضعف عن قوة
فصاحته صلى الله عليه وسلم، لكن يشترط فيه
أن يصرح الراوي بأنه لفظ الشارع، ولم يحصل

١. ركاسة اللفظ: أي الضعف عن قوة
فصاحته صلى الله عليه وسلم، لكن يشترط فيه
أن يصرح الراوي بأنه لفظ الشارع، ولم يحصل

العقل والمشاهدة يؤيدانه بكل قوة ولا يرفضانه وإذا ظهر فيه ما يخالف العقل فإن هذا لقصور العقل عن معرفة الحقيقة وإدراك الموافقة^(٥٠).

المبحث الخامس:

جهود العلماء في محاربة الوضع:

تنقسم جهود العلماء في محاربة الوضع إلى قسمين:

القسم الأول: الجهود الوقائية: ويقصد بها التدابير اللازمة لصد خطر الوضع والكذب قبل اكتشافه والعتور عليه.

القسم الثاني: الجهود العلاجية: ويقصد بها الأمور التي يتم فعلها والقيام بها بعد وقوع الكذب والتأكد من حدوث الوضع ومعرفة من قام به. أما الجهود الوقائية فتتمثل في الآتي:

(١) الحث على التثبت في الرواية وعدم أخذها إلا ممن كان أهلاً، وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يقبل إلا خبر العدل، كما لا تقبل إلا شهادة العدل، ولما ثبت ذلك وجب في حالة عدم معرفة عدالة المخبر والشاهد أن يسأل عنهما أو يستخبر عن أحوالهما أهل المعرفة بهما، وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأن في أمته ممن يجيء بعده كذابين فحذر منهم ونهى عن قبول رواياتهم وأعلمنا أن الكذب عليه ليس كالكذب على غيره فوجب بذلك النظر في أحوال المحدثين عن أمور الناقلين احتياطاً للدين وحفظاً للشريعة من تلبيس الملحدين^(٥١).

(٢) منع الرواية عن أهل البدع والأهواء والضعفاء والقصاص، فقد ورد في الحديث عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

تعالى (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) (الأنعام: ١٤٦) بل هذا الحديث الموضوع مأخوذ من التوراة فإنه من أحكامها^(٥٢).

٤. أن يكون هناك قرينة تدل على الوضع مثل كون الراوي رافضياً والحديث في فضائل أهل البيت، أو يروي مرجئ حديثاً في الإرجاء مثل ما رواه حبة بن جوين قال سمعت علياً رضي الله عنه قال: "عبدت الله مع رسوله قبل أن يعبدني أحد من هذه الأمة خمس سنين، أو سبع سنين" وكان حبة غالباً في التشيع، واهياً في الحديث^(٥٣).

٥. أن يتضمن الحديث أمراً من شأنه أن تتوفر البواعي على نقله لأنه وقع بمشهد عظيم ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد، ومن ذلك حديث خلافة الإمام علي بن أبي طالب لأن الرافضة قد انضربوا بنقل هذا الحديث دون جماهير المسلمين وهذا دليل على كذبهم فيه، إذ أن هذا النص لم يبلغه أحد بإسناد صحيح فضلاً عن أن يكون متواتراً ولا نقل أن أحداً ذكره على جهة الخفاء، مع تنازع الناس في الخلافة وتشاورهم فيها يوم السقيفة^(٥٤).

٦. أن يتضمن وعيداً شديداً على أمر يسير أو وعداً عظيماً على فعل يسير^(٥٥).

تنبيه: ما تقدم من علامات الوضع إنما هو قرائن دالة على كون المروي موضوعاً وليست على إطلاقها، بل هي خاصة بالأحاديث التي لم يحكم عليها أئمة الحديث بالصحة أو الحسن، فإذا ثبتت صحة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلا مجال للحكم عليه بالعقل والحس ولا لهذه القواعد لأنه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى، فإذا ثبتت صحة نسبة الكلام إليه فإن

قال: (يا ابن عمر دينك دينك إنما هو لحكم ودمك فانظر عمن تأخذ، خذ عن الذين استقاموا ولا تأخذ عن الذين مالوا) ^(٥٧).
وقال محمد بن سيرين: إنما هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذونه ^(٥٨) وقال أيضاً: كان في الزمن الأول لا يسأل الناس عن الإسناد حتى وقعت الفتنة فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد ليحدث حديث أهل السنة ويترك حديث أهل البدعة ^(٥٩).

٢. **تعنيف الكذابين**: لقد اتجه كثير من علماء الحديث إلى طرق باب التعنيف على الكذابين حيث وجدوا فيه العلاج الحاسم لإيقاف هذا المرض الخبيث فيهم وإلجائهم إلى ترك الكذب، وهذا النوع من العلاج تعددت وسائله وتوعدت مسالكه وأهم بنوده يتلخص في:

- تذكير الكذاب بالله ووعظه وتخويفه ومناشدته بالتزام تقوى الله تعالى.
- ترك السلام عليه ومقابله بغير ما يقابل به غيره.

- التشهير به ورفض قبول الوساطة في الكف عنه.

- تمزيق الكتب في وجودهم أو تحريقها أو تخريقها بين أيديهم إنكاراً لمروياتهم.

- الاستعداد عليهم، أي الاستعانة بالسلطان للانتصاف منهم.

- وصفهم بألقاب تناسب أحوالهم وتلاءم مقامهم.

- هجرهم وترك عيادتهم إذا مرضوا والصلاة عليهم وشهود جنازتهم إذا ماتوا.

- كتابة المحاضر والإشهاد عليها بعد أخذ إقرار الكذابين ^(٦٠).

٣. **تأليف الكتب في الكذابين**: تناولت المحاولات العلاجية السابقة العلاج

وقال محمد بن سيرين: إنما هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذونه ^(٥٨) وقال أيضاً: كان في الزمن الأول لا يسأل الناس عن الإسناد حتى وقعت الفتنة فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد ليحدث حديث أهل السنة ويترك حديث أهل البدعة ^(٥٩).

٢. **تعنيف الكذابين**: لقد اتجه كثير من علماء الحديث إلى طرق باب التعنيف على الكذابين حيث وجدوا فيه العلاج الحاسم لإيقاف هذا المرض الخبيث فيهم وإلجائهم إلى ترك الكذب، وهذا النوع من العلاج تعددت وسائله وتوعدت مسالكه وأهم بنوده يتلخص في:

- تذكير الكذاب بالله ووعظه وتخويفه ومناشدته بالتزام تقوى الله تعالى.
- ترك السلام عليه ومقابله بغير ما يقابل به غيره.

- التشهير به ورفض قبول الوساطة في الكف عنه.

- تمزيق الكتب في وجودهم أو تحريقها أو تخريقها بين أيديهم إنكاراً لمروياتهم.

- الاستعداد عليهم، أي الاستعانة بالسلطان للانتصاف منهم.

- وصفهم بألقاب تناسب أحوالهم وتلاءم مقامهم.

- هجرهم وترك عيادتهم إذا مرضوا والصلاة عليهم وشهود جنازتهم إذا ماتوا.

- كتابة المحاضر والإشهاد عليها بعد أخذ إقرار الكذابين ^(٦٠).

٣. **تأليف الكتب في الكذابين**: تناولت المحاولات العلاجية السابقة العلاج

الموضوعة للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن عراقي الكفائي، وهذا الكتاب جمع فيه مؤلفاته بين موضوعات ابن الجوزي والسيوطي ورقيته على ترتيبيهما.

- تنكرة الموضوعات لأبي الفضل محمد بن طاهر القليسي.

- الفتاوى المجموعة في بيان الأحاديث الموضوعة للإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف الشامي، الصالح في التوفيق سنة ٩٤٢هـ.

- الفتاوى المجموعة في الأحاديث الموضوعة للفاضل أبي عبد الله محمد بن علي ابن محمد الشوكاني الصنعائي اليمني التوفي سنة ١٢٥٥هـ.

- العقيدة الصحيحة في الموضوعات الصريحة للشيخ عمر بن بكر.

- الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي للإمام محمد بن محمد الحسني الطرابلسي الحنفي التوفي سنة ١١٧٧هـ.

- المستوع في معرفة الحديث الموضوع للإمام علي بن محمد سلطان الهروي التوفي سنة ١٠١٤هـ.

- الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة لأبي الحسنات محمد عبد الحاي بن محمد عبد الحليم الكوي الهندي التوفي سنة ١٢٠٤هـ.

- تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين لأبي عبد الله محمد البشير ظافر المالكي الأزهرى التوفي سنة ١٢٢٥هـ.

هذا ومما تقدم اتضح لنا جلياً جهود العلماء والمحدثين الذين سخرهم الله تعالى للذب عن سنة سيد المرسلين فكانوا بذلك دروعاً واقية من

الروقي بحيث لا يتجاوز حصر الناقد ومبنيته، ولما كان حديث النبي صلى الله عليه وسلم يلقى بقله الأمة الإسلامية، فقد اقتضى الأمر إلى ضرورة بيان ذلك لمن يشتغل بهذا العلم، ولهذا فقد عمد بعض أئمة الحديث وجهابذة النقد إلى إيجاد شيء يبقى هذا الجهد ما بقي الحديث يكشف عن أحوال الكذابين، وبين زيف المضاعفين مدى الدهر وذلك بتأليف الكتب التي تفردت ببلكرهم دون غيرهم من الرواة ليبقى أمرهم بيناً لدى العامة قبل الخالصة^(٢٤).

هذا ومما يجدر ذكره هنا بيان بعض الكتب التي وضعت في الموضوعات مع ذكر أسماء مصنفيه ومن ذلك^(٢٥).

- الموضوعات من الأحاديث المرفوعة، ويقال له كتاب الأبطال للإمام أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم بن حسين بن جعفر الجوزي، المتوفي سنة ثلاث وأربعين وخمسائة.

- كتاب الموضوعات الكبرى للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي وقد تساهل فيه كثيراً بحيث أورد فيه الضعيف بل والحسن والصحيح مما هو في سنن أبي داود والترمذي والنسائي بل فيه حديث في صحيح مسلم فلذلك كثر الانتقاد عليه.

- الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات للإمام محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي وهو مختصر لموضوعات ابن الجوزي.

- الآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للمحافظ جلال الدين السيوطي وهو مختصر لموضوعات ابن الجوزي كذلك.

- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة

الحرام أو الحمل على استحلاله واستحلال
الحرام كخبر، والحمل على الخبر كخبر^(٦٦).

هذا وفي ما ورد من أحاديث تدل على أن من
نسخ عليها نافعاً لله أجره وأجر من قرأه أو نسخه
أو عمل به من بعده ما بقي خطه والعمل به،
فكذلك فيها إندثار عظيم لمن نسخ عليها فيه إنهم
وهو أن عليه وزره ووزر من قرأه أو نسخه أو عمل
به بعده ما بقي خطه والعمل به^(٦٧).

وليس هناك فرق بين تحريم الكذب على النبي
صلى الله عليه وسلم بين ما كان في الأحكام
وغيره كالترغيب والترهيب فكله حرام بإجماع
المسلمين المتدبر بهم خلافاً للكرامية في زعمهم
الباطل أنه يجوز وضع الحديث في الترغيب
والترهيب وتابعهم على هذا كثيرون من الجهلة
الذين يتسبون أنفسهم إلى الزهد، وشبهه زعمهم
الباطل أنه جاء في رواية: (من كذب على متعمداً
ليضل به فليتبوأ مقعده من النار)^(٦٨) وزعم
بعضهم أن هذا كذب له عليه الصلاة والسلام
لا كذب عليه^(٦٩).

أما تعليقاتهم بهذه الزيادة وهي لفظية (ليضل
به) فقد أجيب عنها بأجوبة كثيرة:

أحدها: أن هذه الزيادة باطلة اتفاق الحفاظ
على بطلانها:

ثانيها: أن هذه الزيادة لو صحت لكانت
للتأكيد كقوله تعالى: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى
عَلَى اللَّهِ كَذِباً لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ... (الأنعام
: ٢٦).

ثالثها: أن اللام في (ليضل) ليست للتعليل بل
لام الضرورة والعاقبة والمعنى على هذا يصير
كذبه إلى الضلال^(٧٠).

كل دخول على الدين، فصارت بجهلهم السنة
نقية من كل تطييس أو تدليس أو كذب أو افتراء.

الفصل الثاني

واضح الحديث وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: حكم من يضع الحديث في
الفتوى:

لا شك أن الكذب في حد ذاته ذنب كبير، وشي
مستطير فإذا انضم إلى ذلك كونه كذب على
رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ما ورد في ذلك
من النهي والوعيد، والنزج والتهديد كان الأمر
أعظم والفتن أصح.

وقد ورد في السنة من الباطل على عظيم هذا
الأمر والترهيب منه فمن ذلك قوله صلى الله
عليه وسلم: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده
من النار)^(٧١) وأيضاً (إن كذباً علي ليس ككذب
على أحد فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده
من النار)^(٧٢) وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم
: (لا تكذبوا علي فإنه من كذب علي فليلعن النار)
(٧٣).

في ما تقدم من أحاديث دليل على حرمة الكذب
على النبي صلى الله عليه وسلم وقد اختلف أهل
العلم في حكم من يعتمد الكذب على النبي صلى
الله عليه وسلم على قولين:

الأول: وهو قول الجمهور وهو أنه من الكبائر
ما لم يعتد حل ذلك فإنه يكثر:

الثاني: وهو قول الشيخ أبي محمد الجويني
قال يكثر من قصد الكذب على النبي صلى الله
عليه وسلم وجهه في ذلك أن الكاذب عليه في
تحليل حرام مثلاً لا ينفك عن استحلال ذلك

مسألة: هل تقبل توبة من تعمد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم أم لا؟

اختلف أهل العلم فيمن كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ثم تاب وحسنت توبته على قولين.

أولهما: وهو للإمام أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدي وأبو بكر الصيرفي وأصحاب الوجوه من الشافعية ومتقدميهم في الأصول والفروع أنه لا تقبل توبته في ذلك، ولا تقبل روايته أبداً بل يحتمل جرحه دائماً.

ثانيهما: اختاره النووي ورجحه وهو القطع بصحة توبته في هذا وقبول رواياته بعدها إذا صحت توبته بشروطه المعروفة وهي الإقلاع عن المعصية، والتندم على فعلها، والعزم على أن لا يعود إليها فهذا هو الجاري على قواعد الشرع^(٧٤).

وإذا قيل إن الكذب معصية والمعاصي قد توعد عليها بالنار فما الذي امتاز به الكاذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوعيد على من كذب على غيره؟ فالجواب عنه من وجهين:

الأول: أن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم كبيرة وعلى غيره صغيرة فافترقا، ولا يلزم من استواء الوعيد في حق من كذب عليه أو كذب على غيره أن يكون مقرهما واحد أو طول إقامتهما سواء^(٧٥).

هذا ومما يظن دخوله في الكذب المنهي عنه في حقه صلى الله عليه وسلم اللحن وشبهه، ولهذا قال العلماء ينبغي للراوي أن يعرف من النحو واللفظ والأسماء ما يسلم به من الخطأ، وقال الأصمعي: أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في قوله عليه

الصلاة والسلام "من كذب علي" الحديث. لأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يلحن فمهما لحن الراوي فقد كذب عليه^(٧٦).

المبحث الثاني: أصناف الوضاعين:

إن الوضاعين لهم أنواع وأصناف عديدة تختلف باختلاف السبب الحامل على الوضع سواء كان ذلك عمداً أو خطأ وهم منقسمون إلى أقسام:

القسم الأول: قوم غلب عليهم الزهد والتقصي فتغفلوا عن الحفظ والتمييز، ومنهم من ضاعت كتبه أو احترقت أو دفنتها ثم حدث من حفظه فغلط، فهؤلاء تارة يرفعون الموقوف، وتارة يسندون المرسل، وتارة يقبلون الإسناد وتارة يدخلون حديثاً في حديث^(٧٧).

القسم الثاني: قوم ثقات اختلطت عقولهم في أواخر أعمارهم فوق الخلل والخبط في رواياتهم^(٧٨).

القسم الثالث: قوم تعمدوا وروا الكذب عمداً، فمن هؤلاء من يكذب في الإسناد بأن يروي عن من لم يسمع منه، أو يجعل إسناد حديث لآخر، ومنهم من يضع الأحاديث بنفسه^(٧٩).

القسم الرابع: قوم غلب عليهم الغفلة ثم انقسم هؤلاء فمنهم من كان يلحن فيتلحن، ويقال له: قل فيقول، ومنهم من كان يروي الأحاديث وإن لم تكن سمعاً له ظناً منه إن ذلك جائز، وقد قيل لبعض متفجليهم: هذه الصحيفة سماعك؟

فقال: لا ولكن مات الذي رواها فرويتها. مكانه^(٨٠).

القسم الخامس: قوم رروا الكذب من غير أن يعلموا أنه الخطأ، فلما عرفوا الصواب وأيقنوا

ذلك كقولهم في بعض كبار الكذابين (جبل في الكذب) أو (كذاب جبل) أو (جراب الكذب)، وعلى هذا فلفظ (جبل) يقال في أعلى التعديل، ويقال في أسوأ التجريح ويفرق بينهما بالإضافة أو الوصف^(٩٣).

الثاني: ما هو دون ذلك كدجال، وكذاب، ووضاع، فإنها وإن اشتملت على المبالغة لكنها دون الولي، وكذا يضع الحديث أو يكذب^(٩٤)، ومن هذه المرتبة الثانية قولهم: (وضع حديثاً)، وهو أسهل الصيغ في هذه المرتبة^(٩٥). ومن هذه المرتبة أيضاً: قولهم: (آفته فلان) أي المتهم بوضعه فلان، وإن قيل (منكر آفته فلان) فمرادهم في نكارته^(٩٦).

ومن ذلك قولهم: (الحمل فيه على فلان) و (البلاء فيه من فلان) أو (البلية فيه من فلان)، وقولهم (فلان له بلايا) أي موضوعات وقولهم: (حدث بنسخة فيها بلايا) و (من مصائب فلا كذا) أي موضوعاته ومفترياته^(٩٧). أما قولهم: (له أوابد) و (له طامات) و (يأتي بالعجائب) ففيها تردد هل تفيد اتهام المقول فيه ذلك بالكذب أم لا^(٩٨) قال الشيخ: أبو غدة: أما بالنسبة إلى قولهم: (له أوابد) و (يأتي بالعجائب) فقد يصح جعل هذا مطرداً في الوصف بالنكارة أما قولهم (له طامات) فلا يصح جعله مطرداً بل يكون بحسب حال المترجم له فقد يفيد الوصف بالكذب وقد يفيد النكارة^(٩٩).

ومن ذلك قولهم: (هو عصا موسى تلقف ما يأفكون) فهذا اللفظ كناية عن قذف الراوي بالكذب والوضع في الحديث، وهذه العبارة أثرت عن الحافظ أبي جعفر محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بمطمين^(١٠٠).

به أصروا على الخطأ غيراً وأنفة أن ينسبوا إلى الغلط^(٨١).

هذه وأعظم الوضاعين ضرراً قوم ينتسبون إلى الزهد والديانة فوضعوه حسبة بزعمهم الباطل وجهلهم فقبلت موضوعاتهم ثقة بهم^(٨٢).

ولهذا قال يحيى القطان: ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير، أي لعدم علمهم بتفرقة ما يجوز لهم وما يمتنع عليهم، أو لأن عندهم حسن ظن ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب، ولكن الواضعين منهم وإن خفي حالهم على كثير من الناس فإنه لم يخف على جهابذة الحديث ونقاده^(٨٣).

المبحث الثالث: المشتهرون بالوضع:-

الذين اشتهروا بالوضع كثيرون لكن الكذابين المعروفين بوضع الأحاديث أربعة^(٨٤):-

١/ ابن أبي يحيى بالمدينة^(٨٥).

٢/ الواقدي ببغداد^(٨٦).

٣/ مقاتل بخمرسان^(٨٧).

٤/ محمد بن سعيد المصلوب بالشام^(٨٨).

ومن الوضاعين المسمى بالحارث الكذاب^(٨٩)

وقد ادعى النبوة والمغيرة بن سعيد الكوفي^(٩٠)، وعبد الكريم بن أبي العوجاء^(٩١).

المبحث الرابع:- مصطلحات المحدثين في

وصف الوضاعين:-

اصطلح المحدثون على ألفاظ وأوصاف يطلقونها على من يضع الأحاديث ويمكن أن نقسمها إلى قسمين:-

الأول: ما تدل على المبالغة: كقولهم (فلان أكذب الناس)، أو إليه المنتهى في الكذب، أو (هو ركن الكذب)، أو (منبعه) أو (معدنه)^(٩٢) ونحو

الفصل الثالث

الحديث الموضوع وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: حكم روايته:

اتفق أهل العلم على حكم رواية الحديث الموضوع وهو أنه يحرم روايته لأي أحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه بخلاف غير من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن حيث تجوز روايتها في الترغيب والترهيب^(١١٠).

ومعنى ذلك يجوز عند أهل الحديث وغيرهم رواية الأحاديث الضعيفة والتسامح في أسانيدهما من غير بيان ضعفها لكن بشرطين:..

١/ أن لا تتعلق بالمعاصي.

٢/ أن لا تكون في بيان الأحكام الشرعية مما يتعلق بالحلال والحرام.

أي أنه يجوز روايتها في مثل المواعظ والترغيب والترهيب والتقصص وما أشبه ذلك لكن ينبغي التنبيه إلى أنه عند رواية الأحاديث الضعيفة بلا إسناد فلا يقال فيها: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما يقال: روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بلغنا عنه، أو ورد عنه، أو جاء عنه، لا لا تحرم بنسبة ذلك الحديث النبي صلى الله عليه وسلم.

وهكذا في كل ما تشكك في صحته وضعفه وإنما تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ظهر لك صحته بطريقنا المعلوم عند الحديثين^(١١٢).

والأفضل في منح رواية الحديث الموضوع قوله صلى الله عليه وسلم "من حدثني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"^(١١٣) وقد ضبطت (يرى) بنسخ العلاء وضعفها.

أما النسخ فهو واضح، وأما الضم فهو غلط، وكفى بهذا الجملة وعيداً شديداً في حق من روى الحديث وهو يظن أنه كذب فضلاً عن أن يتحقق ويتبينه لأنه صلى الله عليه وسلم جعل الحديث بذلك مشاكراً لكاندبه في وضعه^(١١٤).

المبحث الثاني: حكم العمل به:

سبق أن ذكرت أن الحديث الموضوع لا تدخل روايته إلا مع بيان حاله، وهذا مشعر ضمناً أن الموضوع لا يجوز العمل به، إذ العمل أبلغ من مجرد الرواية، بل جاء التصريح بتحريم العمل به، فقال الزركشي: عند الكلام على ثبوت الوضع بقيام البيضة على السراوي: يشبه أن يكون فيه التردد في شهادة الضرور تثبت بالبيضة مع القطع بأنه لا يعمل به^(١١٥)، بل جاء الإكثار منهم على من عمل بالحديث الموضوع فقال زيد بن أسلم: ممن عمل بخبر صحيح أنه كذب فهو من خدام الشيطان^(١١٦).

المبحث الثالث: بيان رتبته:

قال الإمام العراقي في أئسته:

شعر الضعيف الخبر الموضوع

الكذب المختلف المصنوع أي أن شعر الأحاديث الضعيفة هو الموضوع، لكن قد يقال أن أهل التفضيل ليست على بابها حتى لا يلزم الاختلاف بين الضعيف والموضوع في الضر لأن الأحاديث الضعيفة يحتمل صدقها في الباطن لذلك جاز روايتها في الترغيب والترهيب^(١١٧).

الخاتمة النتائج والتوصيات:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رفيع الدرجات وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم ينفخ الأذنات ووجد:

فنفى خاتمة هذا البحث بجدر بنا أن نعرض
لذكر النتائج وبعض التوصيلات.

النتائج:

ففيمكن أن نجعلها في النقاط الآتية:

.. إطلاق الوضع على الحديث يشمل ما وقع
على سبيل العمود وكذلك الخطأ.

.. لهم يكون للوضع وجود البينة في عصر
الصحابية رضوان الله عليهم.

.. المتصدين الوضع ولو كان حسناً على زعم
الوضع لا يسوغ الوضع بطل من الأحوال.

.. بطل العلماء جهوداً كبيرة لمطابقة الوضع
ولاكتشفوا كل الموضوعات.

.. الكتيب على النبي صلى الله عليه وسلم
حرره من الكليات على رأي الجمهور.

.. ليس هناك فرق في الكتيب على النبي صلى
الله عليه وسلم بين أطلعت الأحكام وأطلعت
الروايات.

.. لا تقبل رواية الكتاب ووازن طالب على رأي
الأخبار خلافاً للتوحي.

.. لا يجوز رواية الحديث الموضوع إلا مع بيان
وضعه.

.. لا يجوز الفصل بالحديث الموضوع ولو في
فضائل الأبطال.

.. الحديث الموضوع من أشد أنواع الضعيف
وأخطرها رتبة، بل من العلماء من لم يطلق على
الموضوع اسم الحديث أصلاً لأنه في الواقع ليس
بحديث.

التوصيلات:

فأهم ما يمكن التوصية به في خاتمة هذا
البحث أن يهتم طلاب العلم بقراءة وتحقيق كتب

الموضوعات من قبيل معرفة الشر لا سيما
وأما نعيش في عصر الخلط الحليل فيه بلانبل
وكثير القصاص والموظفون أهل العلم المحتزون.
فصيرنا بحالنا إلى دراسة متأنية لكثير من فتن
الشرية لتكون دعوتنا إلى الله تعالى على بصيرة
ومعرفة فتوى هذه الصورة أكلها.

هذا وأسال الله تعالى في الختام القبول
والترقيق والسداد وأخر دعوانا أن الحمد لله رب
العالمين.

فهرس المصادر والراجع:

(١) الآثار المرفوعة في الأخبار المرفوعة
للإمام عبيد الحي الكوفي (ت: ١٣٠هـ) دار الكتب
العلمية - بيروت. لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ
١٩٨٤م تحقيق السعيد بسوي.

(٢) تلج العموس: في شرح القلموس للسيد
المرتضى الزبيدي.

(٣) تقارير الراوي في شرح تقرير الراوي
للإمام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) دار
المكر بيروت لبنان ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

(٤) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار
الشيعة المرفوعة للإمام علي بن محمد بن
عمر القائلاني (ت: ٩٢٢هـ) دار الكتب العلمية
بيروت لبنان الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

(٥) تيسير مصطلح الحديث.. للملكوت
محمود الطحان، مكتبة المعارف. الرياض،
السعودية الطبعة المشرقة ١٤٠٥هـ ٢٠٠٤م.

(٦) الرسالة المستطرفة المبيان مشهور كتب
السنة المصنفة للإمام محمد بن جعفر الكائلاني
(ت: ٢٤٥هـ) دار البشائر الإسلامية - بيروت
لبنان ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

- (٧) الرفع والتكميل: في الجرح والتعديل للإمام محمد عبدالحى اللكنوي (ت١٢٠٤هـ) دار السلام القاهرة ١٤٢١هـ. ٢٠٠٠م تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبوغدة (ت١٢١٧هـ) ..
- (٨) الزواجر عن اقتراف الكبائر: للإمام بن حجر الهيتمي (ت٢٧٥هـ) دار الفكر بيروت لبنان ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م
- (٩) سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥هـ) دارالكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م تحقيق محمد عبدالعزيز الخالدي.
- (١٠) سنن النسائي: بشرح الإمامين السيوطي للإمام أبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي (ت٣٠٢هـ) دار الحديث. القاهرة. الطبعة الأولى ١٢٢٠هـ-١٩٩٩م.
- (١١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: للشيخ مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي بيروت - دمشق الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- (١٢) شرح الزرقاني على البيهقي: للإمام الزرقاني (ت١١٢٢هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان الطبعة الثانية ٢٠٠٤م-١٢٢٥هـ تعليق أبو عبد الرحمن صلاح محمد عويضة.
- (١٣) صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، مكتبة الصفا - مصر الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٣م.
- (١٤) صحيح الإمام أبي الحجاج مسلم القشيري النيسابوري، دار الفكر - بيروت - لبنان ١٤١٠هـ-١٩٩٥م ومعه شرح الإمام النووي على صحيح مسلم.
- (١٥) عمدة القاري: شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين العيني. دار الفكر بيروت لبنان. (١٦) فتح الباري: الإمام أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) دار الريان للتراث. مصر. القاهرة الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ تحقيق محب الدين الخطيب.
- (١٧) فتح المفيت: بشرح ألفية الحديث للحافظ زين العابدين العراقي (ت٨٠٦هـ) دار الفكر - بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م تحقيق محمود ربيع.
- (١٨) فتح المفيت: شرح ألفية الحديث للإمام السخاوي (ت٩٠٢هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م علق عليه الشيخ محمد محمد عويضة.
- (١٩) الفوائد المجموعة: في الأحاديث الموضوعة للإمام محمد بن علي الشوكاني - بيروت، لبنان الطبعة الثانية ١٢٩٢هـ - تحقيق عبد الرحمن بن يحيى اليماني.
- (٢٠) الكشف الحثيث عن رمى بوضع الحثيث للإمام برهان الدين الحلبي (ت١٤١٤هـ) العراق - وزارة الأوقاف الشؤون الدينية - تحقيق صبحي السامرائي.
- (٢١) الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى ٢٠٠٦م علق عليه الشيخ زكريا عميرات.
- (٢٢) لسان العرب: للإمام جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور. دار الفكر، بيروت - لبنان الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- (٢٣) معجم علوم الحديث للدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم الخميسي دار الأندلس - جدة الطبعة

(هوامش)

- (١) (القاموس المحيط للفيروز آبادي ٩٢/٢)
- (٢) ((تنزيه الشريعة المرفوعة للإمام بن عراق الكتاني ٥/١))
- (٣) تاج العروس في شرح القاموس للإمام الزبيدي ٥٤٥/٥
- (٤) (القاموس المحيط ٩٢/٢)
- (٥) (لسان العرب لابن منظور ٢٩٦/٨)
- (٦) (الوضع في الحديث للدكتور عمر حسن فلاتة ١٠٧/١)
- (٧) (انظر تدريب الراوي للسيوطي ص ١٧٩ وفتح المغيث للسخاوي ٢٧٤/١ وتنزيه الشريعة المرفوعة ٥/١)
- (٨) مقدمة الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ص ٧ قدم له السيد عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني
- (٩) (تنزيه الشريعة المرفوعة ٥/١)
- (١٠) (الوضع في الحديث للدكتور عمر بن حسن فلاتة ١١٠/١)
- (١١) (المرجع السابق ١١٠/١)
- (١٢) (تنزيه الشريعة المرفوعة ٥/١)
- (١٣) (الوضع في الحديث ١١١، ١١٠/١)
- (١٤) (شرح الإمام الزرقاني على المنظومة البيقونية (ص: ٢١٩، ٢٢٠ بتصرف).
- (١٥) (فتح المغيث للسخاوي ٢٧٤/١ بتصرف).
- (١٦) (انظر المنهل اللطيف في أصول الحديث الشريف للسيد محمد بن علوي المالكي (ص ١٤٩).
- (١٧) (فتح المغيث للسخاوي ٢٨٩/١ بتصرف).
- (١٨) (انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للإمام السيوطي ص ١٨٩ بتصرف).
- (١٩) (المنهل اللطيف ص ١٤٩، ١٥٠ بتصرف).
- (٢٠) (انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي ص ٧٥ بتصرف).
- (٢١) (المنهل اللطيف ص ١٥١ بتصرف).
- (٢٢) (الزنديق هو القائل ببقاء الدهر، فارسي مُعرب، انظر

الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- (٢٤) مقدمة ابن الصلاح: في علوم الحديث للإمام أبي عمرو المعروف بابن الصلاح - دار الفكر بيروت - لبنان ١٤٠٨هـ - ١٩٨٤م.
- (٢٥) الملل والنحل: للإمام الشهرستاني دار الفكر ، بيروت - لبنان - تحقيق عبدالعزيز محم الوكيل.
- (٢٦) المنهل الروي: في مختصر علوم الحديث النبوي للإمام بدر الدين بن جماعة (٧٢٢هـ) دار الفكر دمشق سورية الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م تحقيق د. محيي الدين عبدالرحمن رمضان.
- (٢٧) الموضوعات: للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) دار الفكر بيروت - لبنان الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان.
- (٢٨) ميزان الاعتدال: في نقد الرجال للإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) دار المعرفة بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٢٨٢هـ - ١٩٦٢م تحقيق علي محمد البجاوي.
- (٢٩) (الوضع في الحديث: رسالة دكتوراه للشيخ عمر حسن عثمان فلاتة - كلية أصول الدين - جامعة الأزهر - مصر).
- (٣٠) المنهل اللطيف في أصول الحديث الشريف للسيد محمد بن علوي المالكي الحسني - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- (٣١) مسند البزار للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو و بن عبد الخالق البزار (ت ٢٩٢هـ) مؤسسة علوم القرآن الكريم بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ تحقيق د. محفوظ عبدالرحمن زين الله.

- (٢٦). انظر السنة ومكانتها في التشريع للسباعي ص ٨٥
بتصرف
- (٢٧). انظر تدريب الراوي ص ١٨٨ بتصرف.
- (٢٨). انظر السنة ومكانتها في التشريع ص ٩٧
- (٢٩). انظر تدريب الراوي ص ١٨٠، ١٨٦
- (٤٠). تيسير مصطلح الحديث للدكتور الطحان ص ٩٠، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٩٧
بتصرف.
- (٤١). تنزيه الشريعة المرفوعة ٦/١.
- (٤٢). الهريسة: هي قمع يدق ثم يطبخ ويسمى صلتها هراساً، وأصل الهرس هو الدق. انظر لسان العرب ٢٤٧/٦ مادة هرس.
- (٤٣). انظر السنة ومكانتها في التشريع ص ٩٨ بتصرف
- (٤٤). انظر فتح المغيث للسخاوي ٢٩٣/١ والموضوعات لابن الجوزي ١٠٣/١ بتصرف.
- (٤٥). انظر تدريب الراوي ص ١٨٢ بتصرف.
- (٤٦). انظر الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية ص ٢١٧.
- (٤٧). انظر تنزيه الشريعة المرفوعة ٢/٢٤٥.
- (٤٨). نفس المرجع السابق ٢/٢٣٧ / ٢٢٨.
- (٤٩). انظر تدريب الراوي ص ١٨٢.
- (٥٠). الفوائد المجموعة ص ١٧٢.
- (٥١). السنة ومكانتها في التشريع ص ٩٩.
- انظر فتح المغيث للسخاوي ١/٢٩٤ / ٢٩٥، والمنهل اللطيف ص ١٥٢، والسنة ومكانتها في التشريع ص ٩٩ بتصرف
- (٥٢). تدريب الراوي ص ١٨١، السنة ومكانتها في التشريع ص ١٠٠ بتصرف.
- (٥٣). السنة ومكانتها في التشريع ص ١٠١، ١٠٠ بتصرف.
- (٤). فتح المغيث للسخاوي ١/٢٩٥.
- (٥). المنهل اللطيف ص ١٥٣، ١٥٤.
- (٥٤). انظر الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٣٥، ٣٦ بتصرف.
- لسان العرب ١٠/١٤٧
- (٢٣). انظر الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعية للإمام اللكنوي ص ١٢ بتصرف.
- (٢٤). الخطابية: هم أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي، وقد زعم أبو الخطاب أن الأئمة أنبياء ثم آلهة، ولما وقف عيسى بن موسى صاحب المنصور على خيبت دعوته قتله بالكوفة واقتربت الخطابية بعده فرقاً. انظر (الملا والنفح) للإمام الشهرستاني ص ١٧٩، ١٨٠ بتصرف)
- (٢٥). انظر الآثار المرفوعة ص ١٥، والمنهل اللطيف ص ١٥٠، بتصرف.
- (٢٦). المرجع السابق للإمام اللكنوي ص ١٦ بتصرف
- (٢٧). الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعية ص ١٥ بتصرف.
- (٢٨). انظر تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنمية الموضوعية للإمام بن عراق الكتاني ١٢/١ بتصرف.
- (٢٩). انظر الموضوعات للإمام ابن أبي عمير ١٠/٤٦ بتصرف
- (٣٠). الحديث أخرجه أبو داود في (٩) كتاب الجهاد (٦٠) باب في السبق ٢/٢٣٢ حديث رقم ٢٥٧٤ عن أبي هريرة نحوه. وأخرجه النسائي في (٢٨) كتاب الخيل (١٤) باب السبق ٢/٥٧٩ حديث رقم ٢٥٨٧ عن أبي هريرة نحوه ومعنى الحديث أنه لا يعل أخذ المال بالمسابقة إلا في ثلاثة أمور وهي السهام والخيل والإبل وقد ألحق بها ما بمعناها من آلة الحرب في الجمل عليها ترغيباً في الجهاد وتحريضاً عليه. انظر شرح السندي على سنن النسائي ٢/٥٧٩ بتصرف
- (٣١). انظر فتح المغيث للسخاوي ١/٢٨٠ / ٢٨١ بتصرف.
- (٣٢). تدريب الراوي للسيوطي ص ١٨٨ بتصرف.
- (٣٣). أورده الشوكلي في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية ص ٢٩ وقال: رواه الجوزقاني عن أبي هريرة مرهوعاً وهو موضوع.
- (٣٤). انظر الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعية ص ١٧
- (٣٥). الشموي: اللثي يصفر شأن العرب ولا يرى لهم فضلاً على غيرهم. انظر العرب ١/٥٠٠ مادة شمب.

- (٧٠). شرح النووي على صحيح مسلم ٦٨/١ بتصرف.
- (٧١). انظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام العيني ١٤٩/٢ بتصرف.
- (٧٢). انظر شرح النووي على صحيح مسلم ٦٧/١ بتصرف.
- (٧٣). انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢٤٤/١ بتصرف.
- (٧٤). انظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٤٩/٢ بتصرف.
- (٧٥). انظر الموضوعات ٢٦/١.
- (٧٦). الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ص ١١.
- (٧٧). المرجع السابق ص ١١.
- (٧٨). الموضوعات ٢٦/١ بتصرف.
- (٧٩). الآثار المرفوعة ص ١١ بتصرف.
- (٨٠). انظر المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي للإمام بدر الدين بن جماعة ص ٥٤.
- (٨١). تدريب الراوي ص ١٨٥.
- (٨٢). المرجع السابق ص ١٨٩، والموضوعات ٤٨/١.
- (٨٣). هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني، قال يحيى بن معين: سمعت القطان يقول: إبراهيم بن أبي يحيى كذاب، وقال ابن حنبل: تركوا حديثه، قدري، معتزلي يروي أحاديث ليس لها أصل، وقال ابن معين: كذاب رافضي. انظر ميزان الاعتدال للنهبي ٥٧/١، ٥٨ بتصرف.
- (٨٤). هو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، الواقي المدني القاضي قال ابن حنبل هو كذاب يقلب الأحاديث، وقال ابن المديني: يضع الأحاديث وقيل البخاري: سكتوا عنه، ما عندي له حرف وقد استقر الإجماع على وهن الوفاي انظر ميزان الاعتدال للنهبي ٦٦٢/٢ - ٦٦٦ بتصرف.
- (٨٥). هو مقاتل بن سليمان البلخي المفسر، روى عن مجاهد والضحاك وابن بريده، وعنه حرمي بن عمار، وعلي بن الجعد، قال ابن الميهالك: ما أحسن تفسيره لو كان ثقة وقال وكيع: كان كذاباً، وقال العباس بن مصعب في تاريخ مرو كان مقاتل لا يضبط الإسناد، وكان

- (٥٥). أخرجه الخطيب البغدادي في المرجع السابق ص ١١٢، ١١٣ بتصرف.
- (٥٦). انظر الكفاية في علم الرواية ص ١١٢.
- (٥٧). المرجع السابق ص ١١٤.
- (٥٨). انظر الوضع في الحديث ٢/٢٥٥، ٢٥٦ بتصرف.
- (٥٩). الكفاية في علم الرواية ص ١٢٢.
- (٦٠). المرجع السابق ص ١٠٩ بتصرف.
- (٦١). الوضع في الحديث ٢/٢٦٨، ٢٦٩ بتصرف.
- (٦٢). المرجع السابق ٢/٢٨٢ بتصرف.
- (٦٣). انظر الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنة المصنفة للإمام محمد بن جعفر الكتاني ص ١٤٤-١٤٦ بتصرف.
- (٦٤). الحديث أخرجه البخاري في (٢) كتاب العلم (٢٨) باب إثم الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ٢٧/١ حديث رقم ١٠٧ عن الزبير بن العوام نحوه.
- (٦٥). أخرجه مسلم في المقدمة (٢) باب تغليظ الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ٦٨، ٦٧/١ عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه.
- (٦٦). أخرجه البخاري في (٢) كتاب العلم (٢٨) باب إثم الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ٢٧/١ حديث رقم ١٠٦ عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.
- وأخرجه مسلم في المقدمة (٢) باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ٦٤/١ حديث رقم ١ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
- (٦٧). انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني ٢٤٤/١ بتصرف.
- (٦٨). انظر الزواج عن افتراء الكبائر ٩٧/١ الكبيرة الثامنة والتاسعة والأربعون تعمد الكذب على الله تعالى أو على رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- (٦٩). هذه الرواية أخرجه البزار في مسنده حديث رقم ١٨٧٦ عن ابن مسعود رضي الله عنه، ثم قال معلقاً عليه: الحديث لا نعلم أسنده عن الأعمش، عن طلحة إلا يونس بن بكير، وقد رواه غير يونس عن الأعمش مرسلًا.

- (٩٦). تنزيه الشريعة المرفوعة ١٩/١.
- (٩٧). تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة على الرفع والتكميل ص ١٧٢ بتصرف
- (٩٨). انظر معجم علوم الحديث النبوي للدكتور عبد الرحمن الخميسي ص ٢٤٥ بتصرف
- (٩٩). انظر مقدمة بن الصلاح في علوم الحديث ص ٤٧.
- (١٠٠). انظر الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ١٢٣، ١٢٤ والمرجع السابق ص ٤٩ وتيسير مصطلح الحديث ص ٦٥ بتصرف.
- (١٠١). الحديث أخرجه مسلم في المقدمة (١) باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين.. إلخ ٦١/١ عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه.
- (١٠٢). انظر فتح المغيث للسخاوي ٢٧٤/١، ٢٧٥ بتصرف.
- (١٠٣). تدريب الراوي ص ١٨٠ نقلاً عن الزركشي، وانظر تنزيه الشريعة المرفوعة ٨/١.
- (١٠٤). الوضع في الحديث للدكتور عمر بن حسن فلاتة ٢٣٢/١ بتصرف.
- (١٠٥). انظر فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للإمام المراقي ص ١١٩ - ١٢١ يتصرف.
- يقص في الجامع بمرور، فقدم جهنم فجلس إلى مقال فوقعت العصبية بينهما فوضع كل واحد منهما على الآخر كتاباً ينقض عليه. انظر ميزان الاعتدال للذهبي ١٧٢/٤ بتصرف.
- (٨٦). محمد بن سعيد المصلوب، شامي من أهل دمشق، هالك اتهم بالزندقة فخلص، كان يضع الحديث، وقال أبو زرعة الدمشقي عن محمد بن خالد عن أبيه، سمعت محمد بن سعيد يقول: لا بأس إذا كان حديثاً حسناً أن يضع له اسناداً، وقال أحمد بن حنبل: كان يضع الحديث عمداً. انظر الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث للإمام برهان الدين الحلبي ص ٢٧٤، ٢٧٥ بتصرف.
- (٨٧). هو الحارث بن سعيد الكذاب المتبني، صلبه عبد الملك بن مروان ولم يرو شيئاً. انظر ميزان الاعتدال ٤٣٤/١
- (٨٨). هو المغيرة بن سعيد الكوفي الكذاب وقال جرير بن عبد الحميد: كان المغيرة بن سعيد ساحراً كذاباً، وقال الجوزجاني: قتل المغيرة على ادعاء النبوة، انظر ميزان الاعتدال ١٦٠/٤، ١٦١ بتصرف.
- (٨٩). عبد الكريم أبي العوجاء: هو خال معن بن زائدة، زنديق مفتر، لما أخذ ليضرب عنقه قال: قد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام، وقد قتله الأمير محمد بن سليمان العباسي بالبصرة. انظر الكشف الحثيث ص ٢٧٢ وميزان الاعتدال ٦٤٤/٢
- (٩٠). انظر الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام اللكنوي ص ١٧٦
- (٩١). انظر تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على كتاب الرفع والتكميل ص: ١٦٧ بتصرف
- (٩٢). الرفع والتكميل ص ١٦٨
- (٩٣). انظر فتح المغيث للسخاوي ٢٩٨/١.
- (٩٤). تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة على الرفع والتكميل ص ١٦٩ بتصرف
- (٩٥). المرجع السابق ص ١٧٠، ١٧١ بتصرف